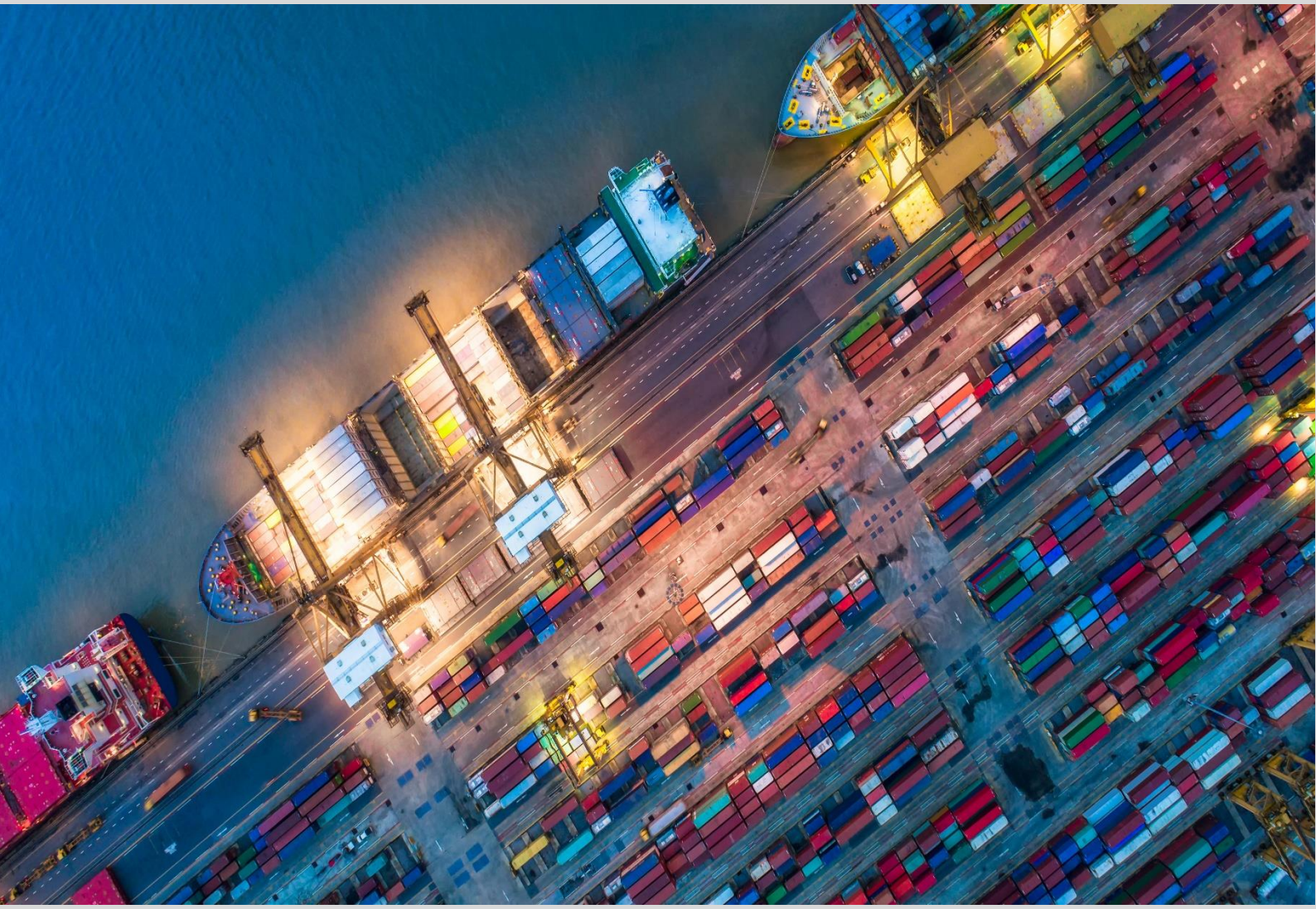

القانون البحري الجديد|الامارات: ملخص بأبرز التعديلات الحاصلة على القانون البحري الاماراتي الجديد

تاريخ السريان: 28.3.2024 **الحالة: ساري**

القانون البحري الجديد|الامارات: ملخص بأبرز التعديلات الحاصلة على القانون البحري الاماراتي الجديد:-

تاريخ السريان: 28.3.2024 الحالة: ساري

المقدمة:

صدر المرسوم بقانون اتحادي رقم 43 لسنة 2023 بشأن القانون البحري، والذي ألغى القانون الاتحادي رقم 26 لسنة 1981 بشأن القانون التجاري البحري وتعديلاته. ويهدف هذا القانون إلى تنظيم مختلف جوانب الملاحة البحرية والنقل البحري في الدولة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

أبرز ملامح القانون الجديد:

1. سريان أحكام القانون:

ينطبق القانون على جميع المنشآت والسفن والوسائل البحرية التي تزاول الأنشطة المتعلقة بالنقل البحري والملاحة البحرية.

استثني من تطبيق القانون السفن والوسائل البحرية المخصصة لأغراض عسكرية، والسفن والوسائل البحرية المملوكة للحكومة والمخصصة لأغراض غير تجارية.

- تسرى على العلاقة التي تنشأ بين الأشخاص فيما يتعلق بالمسائل التي ينظمها هذا المرسوم بقانون ، ما يأتي:
  - العقود والاتفاقات المبرمة بينهم.
  - أحكام القانون في حال عدم وجود اتفاق خاص.
  - القوانين ذات الصلة والنافذة في الدولة.
  - الأعراف البحرية التي لا تتعارض مع أحكام القانون.
  - قواعد العدالة.

2. تعريفات جديدة:

تم تعريف واضافة العديد من المصطلحات الجديدة في القانون، ابرزها:

- السفينة
- المنشأة البحرية.
- الوكيل البحري.
- الناقل البحري.
- سند الشحن.
- النقل البحري متعدد الوسائط.
- وحدة السحب الخاصة(SDR) وهي وحدة دوليه لحساب التزامات الناقل البحري.
- الناقل الفعلي والناقل المتعاقد.
- ترحيل البضائع.
- المجهز والربان والبحار

3. تنظيم أمور السفن:

تم تخصيص باب لأمور السفن وعقد بنائها وأحكامها، بما في ذلك:

- مدة سماع دعوى العيب المكتشف في بناء السفن.
- جنسية السفينة وتسجيلها والترخيص الملاحي الخاص بها.
- التصرفات القانونية الواردة على السفينة.
- **اعطى المرسوم الحق لاصحاب الامتياز بتسجيل امتيازهم بسجل السفن بشرط ان يكون العقد موثقا.**
- تم تنظيم مسائل رهن السفن بشكل تفصيلي تحت الفصل السابع من القانون واعطى القانون الحق للدائن المرتهن بتملك السفينة او الحصة المرهونه منها عن عدم وفاء الراهن بالتزامه.
- **كما تم تحديد مدة السنة المتعلقة بسماع دعوى العيب المكتشف في بناء السفن من تاريخ اكتشاف العيب في السفينة أو بعد مضي سنتين من تاريخ استلام السفينة أيهما لاحق ، وتطبق تلك المواعيد كذلك على اعمال الصيانة والاصلاح.**

4. توسيع نطاق الديون البحرية:

تم توسيع نطاق الديون البحرية التي يجوز معها إيقاع الحجز التحفظي على السفينة، لتشمل:

- المصروفات الخاصة برفع السفينة الغارقة أو المحطمة أو الجانحة أو المهجورة.
- المصروفات الخاصة بنقلها أو استعادتها أو وقف أثرها الضار أو تدميرها.
- الخسائر البحرية المشتركة.
- القطر والارشاد.
- أقساط التأمين على السفينة.
- أيّ عمولات أو مصروفات وساطة أو وكالة واجبة الدفع من مالك السفينة أو مستأجرها.

5. ضمانات رفع الحجز على السفينة:

تم قبول أنواع جديدة من الضمانات لرفع الحجز على السفينة، مثل:

- خطابات الضمان الصادرة عن نوادي الحماية والتعويض.
- خطابات الضمان الصادرة عن المؤسسات المالية التي تقبلها المحكمة.

6. تعديلات على المواعيد والإجراءات:

- تم تعديل المدة المقررة لرفع دعوى صحة الحجز لتكون 5 أيام من تاريخ إجراء الحجز بدلا من 8 ايام.
- تم إضافة ميعاد 48 ساعة لإعلان المحكمة المختصة بدعاوى الاستحقاق المتعلقة بالسفينة المحجوز عليها والمطروحة للمزايدة.

7. باب مفصل لأغراض الأمن والبيئة والسلامة البحرية:

تم إضافة باب مفصل لأغراض الأمن والبيئة والسلامة البحرية، بما في ذلك:

- قواعد السلامة البحرية.
- منع التلوث البحري.
- حماية البيئة البحرية.

8. تعديلات جوهرية على عقود التأمين:

تم إجراء تعديلات جوهرية على عقود التأمين المتعلقة بعقود النقل، بما في ذلك:

- مسؤولية المؤمن.
- شروط التأمين.
- استثناءات التأمين.

9- تنظيم حدود المسؤولية عن الأخطاء الشخصية:

تم تنظيم حدود المسؤولية عن الأخطاء الشخصية للربان والبحارة أو غيرهم من التابعين.

10. تعديلات على عقود النقل البحري:

- تم إجراء تعديلات جوهرية على عقود النقل البحري، بما في ذلك:
  - التزامات الناقل.
  - التزامات الشاحن.
  - مسؤولية الناقل عن التأخير أو الفقدان أو التلف.
  - **اضافة وتعريف سند الشحن الإلكترون وشروط صحته.**

11. وحدة جديدة لحدود مسؤولية الناقل:

- تم تعريف وحدة جديدة لحدود مسؤولية الناقل، وهي وحدة السحب الخاصة.(SDR)

12. فصل جديد للنقل البحري متعدد الوسائط:

- تم تعريف و إضافة فصل جديد يتعلق بالنقل البحري متعدد الوسائط وتنظيماته، بما في ذلك:
  - تعريف النقل البحري متعدد الوسائط.
  - مسؤولية الناقل في النقل البحري متعدد الوسائط.
  - وثائق النقل في النقل البحري متعدد الوسائط.

التأثيرات المتوقعة للقانون الجديد:

من المتوقع أن يكون للمرسوم الجديد تأثيرات إيجابية على مختلف جوانب الملاحة البحرية والنقل البحري في الدولة، بما في ذلك:

- **تعزيز الأمن والسلامة البحرية :**من خلال أحكام محددة تتعلق بسلامة السفن ومنع التلوث البحري.
- **تسهيل التجارة البحرية :**من خلال تبسيط الإجراءات وتوحيد القوانين والأنظمة.
- **جذب الاستثمار الأجنبي :**من خلال توفير بيئة قانونية مستقرة وجذابة للمستثمرين تتوافق مع القوانين والاتفاقيات الدولية خصوصا مع منحه قوة لاتفاق الاطراف مالم يختلف الاتفاق مع احكام المرسوم.
- **تعزيز تنافسية القطاع البحري :**من خلال تحسين كفاءة وفعالية الخدمات البحرية.

الخلاصة:

يعد القانون البحري الجديد خطوة إيجابية هامة نحو تطوير القطاع البحري في الدولة، ومن المتوقع أن يكون له تأثير كبير على مختلف جوانب الملاحة البحرية والنقل البحري واجراءاته.

ملاحظات:

- تم استبدال كلمة "القانون" ب "المرسوم بقانون".

مراجع:

- **مرسوم بقانون اتحادي رقم 43 لسنة 2023 بشأن القانون البحري**

نقاط إضافية:

- تم إلغاء بعض المواد من القانون القديم، بينما تم إضافة مواد جديدة.
- تم تعديل بعض المواد من القانون القديم لتتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
- من المنتظر اصدار لائحة تنفيذية للمرسوم الجديد، والتي تحدد التفاصيل الخاصة بتطبيق أحكامه(لم تصدر بعد).

ملاحظة: هذا مجرد تحليل عام للمرسوم بقانون البحري الجديد، ولابد من مراجعة نصوصه لفهم افضل لاحكامه.